المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 12 A آذار 2024
No.12A March 2024

الجدوى الاقتصادية أهميتها وأهم انواعها

محمد عبد الحسين شطب

ملخص

إن عمل المؤسسات الاقتصادية باختلاف أنواعها و أحجامها في محيط يتميز بالتغيرات المستمرة والسريعة مواجهة تحديات وصعوبات مختلفة من أبرزها انفتاح السوق، و شدة المنافسة، و المسؤولية الاجتماعية، فضلاً عن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كل هذا أدى إلى صعوبة التعايش مع هذا المحيط المتغير والمضطرب الذي يجمع من عدم التأكد والتعقيد، وهو ما يشكل أحد أهم عناصر التحدي الذي تواجهه المؤسسات. في الوقت الحاضر إقامة المشروعات الاستثمارية يمثل مدخلاً مهما من مداخل التنمية الاقتصادية. إن الاتحاد السائد في الوقت الحاضر بين الدول المتطورة و الدول النامية هو تحسين المناخ الاستثماري بهدف الدفع نحو إقامة مشروعات منتجة وجديدة وإن من أهم المشكلات التي تتعرض لها المؤسسات في المحيط الاقتصادي هي كيفية اختيار المشروعات والاستثمارات التي تحقق هدفها، وتتغلب على المخاطر التي من المتوقع أن تواجهها، ولهذا السبب كان الموضوع دراسة الجدوى واختيار المشروعات من بين عدة بدائل ودراسة المشروع قبل إقامته أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي والإداري الحديث. وتعد دراسات الجدوى إحدى أدوات التخطيط الاستراتيجي التي تساهم في عملية وضع المعايير اللازمة في ترشيد القرار الاستثماري الجيد، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة في ظروف تتصف بالمخاطرة وعدم التأكد وإن دراسة الجدوى الإقتصادية تعد الأساس العلمي في عملية تقييم المشروعات ، وإن لهذه الدراسات أهمية كبيرة لاسيما في الدول النامية التي تعاني من ندرة الموارد الأمر الذي يحتم عليها اختيار المشروعات الجيدة التي تحقق أكبر عائد اقتصادي . وفي الوقت الحاضر القطاع الخاص المحور الأساس في عملية التنمية الإقتصادية و الاجتماعية . وهذا يجعل التفكير في إقامة مشروعات تنتمي إلى هذا القطاع مهما، وإن إحداث توسعات فيه يستوجب إعداد دراسة جدوى تدرس المشروع جيدا، وتكون ملائمة لبيئة عمل هذه المشروعات تراعي درجة المنافسة بين المنتجات في الأسواق، تلك التي تجعلها عرضة للمخاطر والتي من الممكن تقليصها بتحسين مستوى هذه الدراسات تجعلها تتغلب على المشكلات التي تفرضها التغيرات الداخلية والخارجية عليها و تساهم في ترشيد قرارات الاستثمار، وتحفز على جذب مصار التمويل الأجنبية والمحلية ، إن الجزء الأكبر من مشروعات القطاع الخاص هي من الاستثمارات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعد هذه المشروعات العمود الفقري لاقتصادات الكثير من الدول، ولدعم الاقتصاد الوطني ، وخلق روح التنافس، وذلك عن طريق دعم ومساندة هذه المشروعات الصغيرة التي تعد من أهم العناصر الاستراتيجية في التنمية الإقتصادية .

كلمات مفتاحية : الجدوى الاقتصادية ، اقتصاد

Economic feasibility, its importance and its most important types

Muhammad Abdel Hussein Shatab

Introduction

The work of economic institutions of all types and sizes in an environment characterized by continuous and rapid changes, facing various challenges and difficulties, most notably the openness of the market, the intensity of competition, and social responsibility, as well as the spread of information and communications technology. All of this has led to the difficulty of coexisting with this changing and turbulent environment that It combines uncertainty and complexity, which constitutes one of the most important elements of the challenge that organizations face. At present, establishing investment projects represents an important input into economic development. The prevailing union

at the present time between developed countries and developing countries is to improve the investment approach with the aim of pushing towards the establishment of new and productive projects. One of the most important problems that institutions are exposed to in the economic environment is how to choose projects and investments that achieve their goal and overcome the risks that are expected to occur. Facing them, and for this reason, the subject of feasibility study, choosing projects from among several alternatives, and studying the project before its establishment has great importance in modern economic and administrative thought. Feasibility studies are one of the strategic planning tools that contribute to the process of setting the necessary standards in rationalizing good investment decisions, and achieving the optimal use of available economic resources in conditions characterized by risk and uncertainty. The economic feasibility study is the scientific basis in the process of evaluating projects, and these studies are of great importance, especially In developing countries that suffer from scarcity of resources, which requires them to choose good projects that achieve the greatest economic return. At present, the private sector is the main focus in the process of economic and social development. This makes thinking about establishing projects belonging to this sector important, and making expansions in it requires preparing a feasibility study that studies the project well, and is appropriate for the work environment of these projects, taking into account the degree of competition between products in the markets, which makes them vulnerable to risks that can be reduced by improving the level of these. Studies help them overcome the problems imposed by internal and external changes, contribute to rationalizing investment decisions, and stimulate the attraction of foreign and local financing sources. The bulk of private sector projects are investments and small and medium enterprises, and these projects are the backbone of the economies of many countries. To support the national economy and create a spirit of competition, by supporting and assisting these small projects, which are among the most important strategic elements in economic development.

Keywords: economic feasibility, economy

المبحث الاول
مفهوم واهمية دراسات الجدوى الاقتصادية

أولاً :- مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية:

لا يوجد تعريف محدد لدراسات الجدوى الاقتصادية، بل هناك العديد من التعاريف التي استمدت مضامينها من الاقتصاد التطبيقي الذي يستمد فلسفته ومنهجيته من النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية. ويتكامل الاقتصاد التطبيقي مع العلوم الأخرى مثل إدارة الأعمال والمحاسبة والقانون وبحوث العمليات ونظم المعلومات بهدف التوصل إلى القرار الاستثماري الصحيح من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية.

ونعني بدراسة الجدوى الاقتصادية "بأنها منهجية اتخاذ القرار الاستثماري باستخدام عدة أساليب وأدوات واختبارات بأسس علمية ومنهجية واضحة توضح بشكل دقيق احتمالات نجاح المشروع واحتمالات فشله.(القريشي:2009، ١٣) يشتمل هذا التعريف على العناصر

والمضامين العلمية التالية: يعتمد مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية على تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للوصول إلى صافي التدفق النقدي ومن ثم تحديد معدل العائد على الاستثمار ومقارنته مع البدائل الأخرى المتاحة، وبما يمكن من اختيار البديل الذي يحقق أكبر قيمة موجبة لهذا العائد.(عبد الطيف:٢٠١٦، 5) يجب تحديد الأولويات الاستثمارية بإيجاد البديل الأفضل الذي يحقق أعلى عائد ممكن لأن الموارد الاقتصادية تتصف بالندرة النسبية وبالتالي لها استخدامات محددة مما يعني التضحية الحالية للوصول إلى منفعة مستقبلية. تستخدم دراسات الجدوى الاقتصادية منهجية علمية لاتخاذ القرار الاستثماري وأساليب احصائية ومحاسبية واضحة وذلك في ظل ظروف عدم التأكد البيئي، مما يتطلب فريق عمل متكامل وتخصص لضمان تحقق الدراسة المعمقة للتقليل من احتمالية الفشل وضمان امكانية النجاح. تعني دراسات الجدوى الاقتصادية تبني مشروعات اقتصادية ذات جدوى لتوظيف الأموال فيها لأنها توفر مستوى معقول من اليقين وكفاءة استخدام الموارد واستثمارها.(الخضراوي:٢٠١١، 125).

كما تركز دراسات الجدوى الاقتصادية على التحليلات المالية والاجتماعية والاقتصادية والفنية لذلك يتم استخدام الأسس والأطر العلمية إضافة إلى العلوم الأخرى لضمان التحليل الشمولي للمتغيرات البيئية المتعددة. هي دراسات ضرورية لكافة المشروعات الحكومية والخاصة بغض النظر عن أهدافها وأنشطتها سواء أكانت خدمية أم إنتاجية. باستخدام أساليب التقييم الاقتصادي والمالي والاجتماعي الشمولي والمتكامل للمشروعات الاقتصادية بأنها تمكن المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة وبالتالي تعزز من القدرة على اختيار أفضل هذه البدائل. تتطلب دراسة الجدوى الاقتصادية بداية إعداد دراسة جدوى أولية ومبدئية تحدد ملامح الأولية لإمكانية الاستمرار بدراسة الجدوى التفصيلية للمشروع أم التوقف.(حمندي:٢٠٠٨,١٩٥).

ثانياً :- أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية (خليل: ٢٠٠٨، 7)

هي وسيلة فاعلية لتحديد ماهية الاستثمار بحيث يتم من خلالها تحليل ودراسة كل بديل من البدائل المتاحة في ضوء الموارد المتاحة للمستثمر. وتمكن من استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل يضمن الاستفادة القصوى منها في.

1. تحليل احتماليات المخاطرة لكل بديل متاح في ظل العديد من المتغيرات البيئية والتنافسية بما يسمح للمستثمر من تحديد حجم المخاطرة أو الخسارة المحتملة كي يتم المفاضلة بين هذه المخاطر وبين العوائد المحتملة وبما يجنب التعرض إلى الخسائر أو الهدر في الموارد المستخدمة.
2. التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات في دراسات الجدوى الاقتصادية بعد استخدام الأساليب التحليلية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والاحصائية المتعددة. مثل (تحليل التكلفة والعائد وتحليل الحساسية).
3. تتصف بالتعمق والتحليل الشمولي المتكامل، حيث يتم تناول جميع الأبعاد الخاصة بالمشروع من النواحي القانونية والبشرية والمعلوماتية والمالية والإدارية والتسويقية والفنية وحتى الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المستوى القومي والمجتمع عموماً.
4. ضرورية وأساسية للعديد من الجهات والمؤسسات الحكومية والتمويلية، حيث أنها الركن الأساسي الذي يعتمد عليه للموافقة على المشروع ومنحه التراخيص القانونية من قبل الجهات الحكومية المتخصصة.
5. كما أن الجهات التمويلية كالبنوك وباقي مؤسسات الإقراض تهتم بتلك الدراسات وتتولى تحليلها وتدقيقها قبل الموافقة على منح التمويل لأي مشروع (حسين: ٢٠٠٧، 129).
6. يتم من خلالها دراسة تكلفة مصادر التمويل سواء أكان التمويل الذاتي أو التمويل الخارجي ونسبة كل منها، كما تهتم بدراسة هيكل التكاليف الأمثل لكل موارد ومتطلبات المشروع

سواء البشرية أو المالية أو التشغيلية وهذا الهيكل يكون ضرورياً في عمليات التسعير للسلع والخدمات المنتجة وكذلك في دراسة وتحليل حجم الأرباح المتوقعة.

لذلك قبل البدء بالدراسة التفصيلية للجدوى الاقتصادية للمشروعات يتم إعداد دراسة أولية مبدئية تتناول الجوانب التالية:

1. مدى الحاجة لمنتجات المشروع وهذا يتم من خلال دراسات الطلب والعرض وتقدير الاستهلاك المحلي واتجاهاته المستقبلية والأسعار السائدة وميول وأذواق المستهلكين وطبيعة المشاريع المنافسة.
2. مدى توافر عناصر الانتاج ومستلزماته: وهذا يستلزم دراسة وتحليل طبيعة المواد الأولية التي يحتاجها المشروع ومدى توفرها باستمرار جودتها وتكلفتها.
3. تحديد حجم الاستثمار المطلوب وتكلفة التشغيل الخاصة بالمشروع.
4. تقدير مستويات الأرباح الصافية المتوقعة من المشروع.
5. دراسة وتحليل المخاطر أو المعوقات المحتملة التي يواجها المشروع.

ودراسة الجدوى التفصيلية تمر بالمراحل التالية:

توفر الفرص الاستثمارية والحاجة الاقتصادية والاجتماعية للمشروع وتتحدد هذه الفرصة بمعرفة احتياجات السوق والمستهلكين لسلعة معينة من خلال المراحل التالية:

1- تبلور الفكرة:

إذا وجدت الفرصة الاستثمارية يتم التفكير بتحويل هذه الفكرة إلى واقع عملي بدراسة الفكرة والامكانيات المالية والبشرية ومقدار النجاح. دراسة الجدوى المبدئية. بعد الاقتناع بالمشروع وتبلور الفكرة يتم إعداد دراسة أولية عن المشروع تتناول ما ذكر سابقاً حول الدراسة الأولية ونتائج هذه الدراسة هي التي تحدد عملياً الاستمرار في المشروع من عدمه. عندما يتم الانتهاء من الدراسة المبدئية بجدوى المشروع اقتصادياً وفنياً يتم البدء بالجدوى التفصيلية للمشروع من خلال جهة متخصصة، ويتم التركيز في الدراسة التفصيلية على تحليل كشف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وعلى حجم الأرباح المتوقعة خلال الفترة الزمنية اللاحقة لتأسيس المشروع ولذلك تهتم دراسة الجدوى الاقتصادية بتحليل وتقييم الجوانب التالية:

1. العوامل والمتغيرات البيئية المحددة كالسياسية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية وغيرها.
2. الجوانب القانونية والتشريعية ذات الصلة بقطاع أعمال هذا المشروع.
3. الجوانب التسويقية كتحليل سوق المنافسين والمستهلكين.
4. الجوانب الفنية كمستوى التكنولوجيا المطلوبة ومستوى الجودة ومهارات العمالة والتخصصات والمواصفات الفنية المطلوبة وطبيعة الإنتاج وتصميماته ومزاياه وغيرها.
5. الجوانب المالية: تهتم بدراسة حجم الأموال اللازمة لتغطية هذا الاستثمار ومكونات الهيكل المالي وتكاليفه والتدفقات النقدية وطبيعة القوائم والمستندات المحاسبية المطلوبة وغيرها من الأمور الضرورية في هذا المجال.
6. العوامل الاجتماعية: وتتمثل بطبيعة النسيج الاجتماعي والقيم والتقاليد والعادات والمستوى الثقافي ووعي المستهلكين وسلوكياتهم والعادات الشرائية وغيرها.

2- تقييم المشروع الاستثماري:

بعد الانتهاء من دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع المستهدف يتم استخدام مجموعة من الأساليب والتقنيات المالية والاقتصادية لتقييم جدوى الاستثمار في هذا المشروع من حيث الربحية التجارية وكذلك من ناحية الربحية الاجتماعية.

3- اتخاذ القرار الاستثماري:

بعد تقييم المشروع استثمارياً يتم اتخاذ القرار بالبدء بالمشروع أو التخلي عنه بشكل نهائي، والمحور الأساسي في هذا القبول أو الرفض هو العوائد المتوقعة والأرباح.

4- البدء بالتنفيذ

بعد اتخاذ القرار الاستثماري بالموافقة على المشروع يتم البدء بتنفيذ هذا المشروع.(القريشي:٢٠٠٩، 1).

ثالثاً :- أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية (زردوق: ٢٠١١، 38)

تتمثل أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية بعدة نقاط هي:

1. معرفة وتحديد الفرص البديلة، والمُتاحة للاستثمار.
2. ابتكار أساليب وأنماط فعّالة لتقييم المشروعات، وتطويرها، لغاية جدوى دراسة الجدوى حيث إنّه لا يجب الإسراف في دراسة الجدوى لأنّها دراسة اقتصاديّة.
3. دراسة المفاهيم الخاصّة، وتعميقها في جميع النّواحي الخاصّة بالمشروعات، من النّواحي التّكنولوجيّة، الفنيّة، الماليّة، والاقتصاديّة.(العطوان: ٢٠١٠، 19).
4. اعتماد الأساليب المتطوّرة في التّسويق، والتّركيز على الدّراسات التّسويقيّة.
5. تخصيص أنواع التّقنيات المُستخدمة في المشروعات.
6. معرفة إمكانية توفير خطط، وبرامج توسعيّة للصناعات الحالية.
7. معرفة الآثار الاقتصاديّة المُترتبة على المُقترحات، ومعرفة الآثار المُتبادلة بينها وبين الاقتصاد.
8. تحديد النّواتج الجيّدة، والسّيئة المُحتملة من الفكرة قبل استثمار مبلغ مالي فيها.
9. توفير معلومات نوعية لصناع القرار.

تتصف الجدوى الاقتصادية الجيدة بأنها تتضمن كافة المعلومات و البيانات المتعلقة بالمشروع من كافة جوانبه الفنية و المالية و التمويلية وغيرها من الدراسات التي تتعلق بمتطلبات المشروع فبعضها تحتاج لدراسة اجتماعية مثلا، ولكن هذه الدراسات تتناول بشكل أكثر تفصيلا للجانب المالي من مصاريف و تكاليف و نسبة الأرباح و العوائد، و كي تعتبر دراسة الجدوى جيدة لا بد لها من تناول جميع جوانب المشروع لإنجاحه. يجب أن تكون جميع البيانات و المعلومات التي تم جمعها لدراسة الجدوى دقيقة و صحيحة و نسبة الخطأ فيها ضئيلة جدا، فلا يمكن الاعتماد على بيانات ناقصة و غير مؤكدة لتوصل إلى دراسة جدوى اقتصادية جيدة. الجدوى الاقتصادية الجيدة تدرس المشروع بمكانه الصحيح، فلا تقدم دراسة للمشروع في بلد أخر أو منطقة أخرى، مع مراعاة الفترة الزمنية التي سينفذ بها المشروع، أي أن تكون نظرة جدوى للمشروع حديثة يتراعى فها جميع المتغيرات و العوامل المؤثرة على المشروع. الجدوى الجيدة يمكن لصاحب الفكرة الاستثمارية أن يأخذ بها و يعتمد على نتائجها و ملاحظاتها.

(موسى:2009، ٣٧ – 39):

كما تتصف دراسة الجدوى الاقتصادية بالمرونة، فيجب أن تكون الدراسة منطقية بحيث تتوقع أي تغير فلا تجزم بشكل مطلق على أي موضوع ضمن المشروع، فبعض المشاريع الصغيرة منها أو الكبيرة يرتكز نجاحها على الجانب التسويقي أكثر من غيره، و بعضها تولي اهتمام لجانب التقني و غيرها، لذلك إن دراسة الجدوى الاقتصادية الجيدة تتطلب مرونة بشكل كبير. بما أن الجدوى الاقتصادية تتألف من عدة خطوات عند دراستها لمشروع مقترح، فلتحقيق دراسة جدوى جيدة لابد من ترتيب هذه الخطوات و تنظيم نتائجها للمحافظة على الترابط بينها، نتائج الخطوة الأول تتعلق بالخطوة التالية و غالبا ما تكون مدخلات لها. الانتباه إلى الفارق الزمني بين الانتهاء من اعداد دراسة الجدوى و تنفيذ المشروع على الواقع، فمن الأفضل تنفيذ المشروع بعد الانتهاء من الدراسة والحصول على كل الموافقات القانونية لإنشائه، لأن طولة المدة بين الدراسة و التنفيذ ستعكس أثار سلبية على المشروع و ذلك نظرا للمتغيرات الكثيرة التي تحدث في الواقع العملي. مهما اختلفت الدراسات في الدول حول الجدوى الاقتصادية و مراحلها إلا أنها تنقسم إلى قسمين أساسيين، دراسة مبدئية، و دراسة تفصيلية. و لضمان التوصل لدراسة جدوى جيدة لا بد من الاستعانة بفريق متخصص و على درجة علمية وعملية عالية بحيث لا يغفل عن أي جزء من هذه الدراسة . دراسات الجدوى لا تنطبق فقط على

مشاريع القطاع الخاص، و إنما القطاع العام بحيث يتم اعدادها قبل العمل و الشروع بتنفيذ المشروع.
دراسة الجدوى علم بحد ذاته فهي ليست مضيعة للوقت، فهي تعتمد على الكثير من العلوم أثناء إعدادها، كالاقتصاد و التسويق و الادارة و الاحصاء و غيرها

رابعا :- مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية (السيسي: ٢٠٠٣، ١٩):

تمر دراسة الجدوى الاقتصادية بعدة مراحل تتمثل في التالي:

اولا : دراسة الجدوى التسويقية:

1. وهي أول خطوة من خطوات دراسة الجدوى، و التي تبحث في فهم و دراسة سوق العمل وحاجة هذا السوق للمنتج أو الخدمة، إضافة لتحديد الفئة المستهدفة لجذب العملاء الأكثر احتمالا لشراء المنتج، فهل المنتج يستهدف الرجال أو النساء أم الاثنين مع بعضهم، الشباب أم كبار السن، وهكذا.
2. و في نهاية لابد من هذه الدراسة لأنها تستطيع تقدير إقبال الناس على منتجك و تحديد حجم المبيعات، وهل حقا السوق بحاجة لهذا المنتج ومدى هذه الحاجة، فكلما كانت المعلومات التي تم جمعها أكثر كلما توصلنا لنتائج أكثر دقة.

ثانيا : دراسة الجدوى الفنية :

1. الدراسة الفنية تعد أهم أركان الجدوى الاقتصادية، وتعتبر نتائج الدراسة التسويقية مدخلات لها، تحدد الدراسة الفنية الجوانب الفنية للمشروع و كلفتها المالية مثل موقع المشروع وحجمه، الآت و المعدات، المواد الخام لتصنيع المنتج، و حاجة المشروع إلى عمالة وغيرها.
2. تعد الدراسة الفنية مدخلات لباقي دراسات الجدوى وهنا تكمن أهميتها، وبعد الدراسة الفنية وتقدير كلفتها تتحدد صلاحية القيام بالمشروع فنيا أو عدم صلاحيته.

ثالثا : دراسة الجدوى المالية :

1. تعتمد الدراسة المالية لجدوى على نتائج الدراسة التسويقية من تحديد حجم الطلب في السوق و نسبة البيع و سعره والعملاء، وتعتمد على نتائج الدراسة الفنية من خلال معرفة تكلفة الانتاج وكلفة لوازمه الفنية، حيث تقوم الدراسة المالية بتحليل هذه النتائج و بالتالي التوصل إلى حجم الاستثمار ورأس المال المطلوب للقيام بالمشروع.
2. وتنقسم الدراسة المالية إلى قسمين، دراسة تبحث في تكاليف إنشاء المشروع وعملية الاستثمار على مدى سنة، ودراسة تبحث في التكاليف القصيرة المدى كالأجور و الفواتير وغيرها.

رابعا : دراسة الجدوى القانونية :

1. وتبحث هذه الدراسة في كل المسائل والتشريعات و المتطلبات القانونية التي تتعلق بالمشروع، فلكل مشروع قوانين تنظمه وتتعلق بطبيعته (كالقانون التجاري، المدني، الضرائب، وغيرها).
2. وتحدد هذه الجدوى التشريعات التي تؤثر على المشروع مثل العقود و الإشهار وغيرها، وكافة الإجراءات و اللوازم القانونية من أوراق و مستندات التي تتعلق بتشغيل المشروع، و تحدد أيضا الهدف القانوني للمشروع ماله من حقوق وما عليه من واجبات يطلبها نظام الرقابة على المشروع.

خامسا : دراسة الجدوى البيئية :

1. من الضروري دراسة الأثر البيئي للمشروع الاستثماري من أضرار و منافع تدرس الجدوى البيئية في عمق مخلفات المشروع و تأثيرها على البيئة والكائنات الحية من نباتات و حيوانات ومناخ إضافة للمشاكل و الآثار الناتجة عنها، وتأثيرها على الإنسان فبعض المشاريع لها

مخلفات ضارة مثل الأبخرة و النفايات وتدرس هذه الجدوى كافة الإجراءات و الطرق لتخلص منها، و تساعد أيضا في اختيار موقع مناسب.

2. وتكمن أهمية هذه الجدوى في المحاولة الدائمة بتحقيق السلامة البيئية للمشروع قدر الإمكان وذلك تحت عنوان " ليس هناك مشروع أهم من البيئة"، حيث تم استبعاد الكثير من المواقع و اختيار غيرها لما تسببه هذه المشاريع من أضرار.

سادسا : دراسة الجدوى الإدارية و التنظيمية :(دياب: ٢٠٠٣)

تبحث الدراسة التنظيمية والإدارية في الأهداف المرجوة من المشروع و في كافة المعلومات التي تخص المنتج، وفي إدارة الموارد البشرية وحجمها، وفي كافة العمليات اللازمة للعمل من تسويق وإنتاج و توزيع وغيرها.

وتتعلق هذه الجدوى بشكل أساسي بخبرة و مهارة المستثمرين في التنظيم والإدارة، وتكمن أهميتها في تحقيق التعاون و التنسيق بين كافة الجهود المبذولة التي تعكس على المشروع بزيادة قدرة التركيز على العمل وعدم الفوضى والبلبلة وذلك مثلا من خلال الالتزام بجدول العمل الزمني وإدراك الموظفين لمهامهم وغيرها من إجراءات تنظيمية.

سابعا : دراسة الجدوى الاجتماعية (السيسي: ٢٠٠٣، ١٩):

تبحث هذه الجدوى في دراسة أثر المشروع على المجتمع ومدى تقبل الناس له، وتبحث في تأمين فرص العمل التي يطلبها المشروع ومساهمته في تخفيض البطالة، وزيادة دخل الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف، وتبحث في الطبقة الاجتماعية التي ستشتري المنتج.

و تسعى هذه الجدوى لوضع مواصفات للمنتج بحيث تلائم فعلا الطبقة الاجتماعية المستهدفة وتكمن أهميتها في تحقيق العدالة عند تقدير ووضع الدخل المالي بين طبقات المجتمع.

المبحث الثاني
مفهوم واهمية المشاريع الاستثمارية

أولاً :- مفهوم واهمية المشروع الاستثماري

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالاستثمار التي وردت في الأدبيات الاقتصادية.(عبد الكريم: ٢٠٠٤,١٣) حيث يعرف الاستثمار بأنه ((عملية توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة)) كما يعرف بأنه ((الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال او استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وللحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة وتوسيعها.(عرفة: ٢٠٠٩، ١٥) وقد عرفت الأمم المتحدة الاستثمار على انه "إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنفق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة مضافا إليها التجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في البلد ولا يقتصر ذلك على إضافة رأس المال النقدي لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط ، بل على حيازة المستندات أو إي شكل أخر من الموجودات المالية"

يُعَد الاستثمار المكون الثاني والرئيس للإنفاق العام والخاص في كل القطاعات ويتصف بأنه مكون كبير وسريع التأثير في الإنفاق مما يؤدي إلى حدوث تغييرات في الطلب الإجمالي و يستحوذ على اهمية بالغة من قبل جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء لاسيما من صناع القرار السياسي والاقتصادي وذلك لما يحققه من فائض اقتصادي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للبلد وتوليد فرص عمل جديدة والى زيادة الإنتاج وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم أفراد المجتمع و من شأنه أن يولد آثار ايجابية على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال توزيع الاستثمارات قطاعيا ومكانياً ، والذي يؤدي إلى زيادة معدلات الدخل الوطني للبلد وتوليد فرص عمل جديدة والى زيادة الإنتاج ، حيث تؤدي زيادة معدلات الاستثمار إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد

وبالتالي زيادة الدخل من خلال عمل مضاعف الاستثمار. إضافة إلى دوره البارز في تحريك النشاط الاقتصادي كونه المتغير الأهم في تحديد معدلات النمو الاقتصادية إضافة إلى إسهامه في دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات ودعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يقوم الاستثمار بدور رئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي ويؤدي التغير في الاستثمار إلى تغيرات مضاعفة في الدخل القومي والتوظف كذلك يحدد الاستثمار سرعة النمو الاقتصادي للمجتمع وذلك لأن اتجاه هذا النمو يرتبط ارتباطا وثيقا بتكوين رأس المال والذي يحدد بدوره الاستثمار (امال: ٢٠١٦,٧).

ثانيا :- انواع الاستثمار اقتصاديا والتميز بينها:

هناك عدة أنواع للاستثمار كما يلي:

1- الاستثمار الحقيقي و الاستثمار المالي :- ويقصد بالاستثمار الحقيقي هو التوظيف الذي يتحقق من شراء وبيع أو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة السلع والخدمات بشكل فائض مما يزيد من الناتج القومي الإجمالي ، أما الاستثمار المالي لا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر والمتمثلة بشراء تكوين رأسمال موجود، كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع واذونات الخزينة مما يعمل على تحقيق إيرادات ووفورات مالية .(عمر: ٢٠٠٧)

2- المولد أو المحث والاستثمار المستقل (التلقائي):- يتعلق الاستثمار المولد أو المحث أو المحفز بصورة مباشرة بالدخل أو الطلب الكلي حيث يرتبط هذا النوع ارتباطا داليا بالدخل فعند الزيادة في الطلب الكلي سيزداد الدخل والإنفاق مما يحفز المنشآت على توسيع طاقتها الإنتاجية لمواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي ويكون له تأثيرا مضاعفا على مجمل الفعاليات الاقتصادية، أي سيحدث توسع تراكمي للاقتصاد وهنا يصبح الاستثمار المولد موجبا وبالعكس في حالة انخفاض الطلب الكلي يصبح سالبا ، أما الاستثمار المستقل عندما تكون الزيادة في الاستثمار مستقلة عن الدخل او الطلب الكلي حيث يرتبط بعوامل مستقلة كإدخال تقنيات جديدة وتطوير موارد جديدة ونمو السكان والقوى العاملة إضافة إلى السياسة الاستثمارية الحكومية. (محمود حسين الوادي ط ١ ٢٠١٠ص٢١_٢٢)

3- الاستثمار الصافي والاستثمار الاحلالي :- يمثل الاستثمار الصافي الإضافات إلى رصيد رأس المال الحقيقي، أما الاستثمار الإحلالي يمثل ما يتم تخصيصه لمواجهة العوامل التي تؤثر على حجم الرصيد الفعلي لرأس المال والناتجة عن الهلاك أو الاندثار أو التقادم في رأس المال الحقيقي. ويمثل مجموعهما الاستثمار الإجمالي .

4- الاستثمار العام والاستثمار الخاص :- ويقصد بالاستثمار العام أن يتم الإنفاق من قبل الدولة بهدف تنمية البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد في تحقيق مستوى التوظف الكامل واستقرار المستوى العام للأسعار ولدعم القطاع الخاص أيضا لسد الفجوة الحاصلة في إنفاقه الاستثماري ، أما المقصود بالإنفاق الخاص فيتمثل في الإنفاق من قبل الأفراد والمنشآت الخاصة بهدف الربح بشكل أساسي و تكون معظم هذه الاستثمارات قصيرة الأجل.

5- الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي:- ويقصد بالاستثمار المحلي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في داخل السوق المحلية والإقليمية للبلد بغض النظر عن طبيعتها وأدواتها الاستثمارية حيث يتم تمويل هذه الاستثمارات من قبل المدخرات الوطنية. أما الاستثمار الأجنبي أو الخارجي فيعني جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية بغض النظر عن طبيعتها وأدواتها الاستثمارية خارج النظام النقدي والمالي والاقتصادي والقانوني للدولة المستثمرة وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر وهو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية أو أن يكون غير مباشر أو ما يسمى بالاستثمار في الأوراق المالية هو استثمار مالي قصير الأجل (نويرة: 2017,١٢-١٥)

6- الاستثمارات الاستراتيجية و استثمارات البنية الأساسية:- وهذا النوع من الاستثمارات الاستراتيجية يأخذ صفتين الأولى دفاعية لحماية المشاريع الاستثمارية التي تواجه مسيرة التطور والثانية هجومية لما تتميز به المشاريع الاستثمارية من تقدم تكنولوجي تجعلها في المقدمة . أما المقصود باستثمارات البنية الأساسية فهي الاستثمارات في مجال المصلحة العامة كمشاريع الطرق والجسور والاتصالات وكافة المرافق العامة وإسناد بعضها إلى القطاع الخاص حيث أصبح هذا الأمر طبيعيا في ظل مشروعات (علي: ١٩٩٠,٢٦).

٧- الاستثمارات في الموارد البشرية والاستثمارات الاجتماعية :- ويعد الاستثمار في الموارد البشرية نوع مهم من أنواع الاستثمار يركز على الثروة البشرية ويقوم على أساس التنمية البشرية في إعداد وتدريب أفراد المجتمع ورفع المستوى التعليمي والمهني ليكونوا أداة فاعلة في سياسة التنمية الاقتصادية للدولة .أما الاستثمارات الاجتماعية فيقصد بها الاستثمارات التي تستهدف زيادة الرفاهية الاجتماعية للأفراد.

8- الاستثمار الثابت والاستثمار في المخزون :- ويقصد به الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت أي كل ما يضاف إلى الأصول بهدف التوسيع والمحافظة على الطاقة الإنتاجية فهنالك استثمارات تولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كإنشاء المباني والمصانع وعمليات الاستصلاح الزراعي، واستثمارات تولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية كالمشاريع الاستثمارية في البنى الارتكازية ، والنوع الأخير من الاستثمارات لا تولد أي زيادة في الطاقة الإنتاجية بنوعيها وهي الاستثمارات في مشاريع إنشاء النصب التذكارية والمتاحف. أما الاستثمار في المخزون فهو يمثل الإضافة في المخزون السلعي من مواد أولية أو نصف مصنعة أو نهائية الصنع لتسهيل العمليات الإنتاجية وعدم توقفها وبالتالي إذا كانت قيمة المخزون في نهاية السنة اكبر من أول السنة يكون الاستثمار موجبا حيث يتم استخراج صافي المخزون السلعي والذي يمثل قيمة التغيير في قيمة المخزون من خلال طرح المخزون السلعي أخر المدة من أول المدة .

ثالثا :- أهداف ومحددات الاستثمار(حسين: ٢٠١٣، ١٨)

لقد أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي والنظرية المالية، إذ يقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمرين، أي تحقيق اكبر عائد بأقل درجة من المخاطر وإلى إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد للمستثمر يحفزه على الاستمرار في مشروعه الاستثماري و زيادته العائد وتنميته واستمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته. وكذلك المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع (الأصول الحقيقية) وتوفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات العملية الإنتاجية للمشروع .وكما ذكرنا قبل قليل ان أصحاب الأعمال والشركات ينخرطوا في الاستثمار بهدف تحقيق مردودات وافرة من الربح ، لذلك نجد أن أهم القوى الاقتصادية التي تحدد الاستثمار هي الإيرادات التي يتم جنيها من جراء ذلك الاستثمار من خلال الطلب على الناتج الذي يتم الحصول عليه من المشروع الاستثماري والتي تتأثر بصفة أساسية بأوضاع دورة النشاط الاقتصادي ، وتكاليف الاستثمار التي تتحدد من خلال أسعار الفائدة والسياسة الضريبية ، وكذلك التوقعات المستقبلية فالاستثمار غالبا ما يكون تطلعاً للمستقبل فعندما تعتمد محددات الاستثمار على أحداث مستقبلية يصعب التنبؤ بها والتي ترافق المشروع الاستثماري الذي يحاول أن يحقق إيرادات تفوق التكاليف للبقاء في السوق من جهة والتي تواجه الاقتصاد ككل من جهة أخرى لذلك تكون من أكثر المكونات تقلبا في إجمالي الاستثمار(داوود: ٢٠١١,٣٤).

وهناك عددا من الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي تحدد حجم ونشاط الاستثمار وهذه المحددات تمتاز بشموليتها وتأثيرها المباشر على المستثمر والسوق وهي كالآتي:-

1. يعد توافر الائتمان المصرفي عاملا محددا ومؤثرا على الاستثمار لدعم وتشجيع الاستثمار.
2. مدى توافر النقد الأجنبي لمتطلبات العملية الإنتاجية والخدمية التي يتم استيرادها من الخارج.
3. مدى توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد لكونهما من العوامل المهمة في تهيئة مناخ استثماري مناسب.
4. سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال والتقدم التكنولوجي للدولة ودرجة المخاطر تُعد من العوامل المهمة التي توثر على القرار الاستثماري.(عبدالله: ١٩٩٩,٣٦-37).
5. تقلبات أسعار النفط عالمياً يُعد من العوامل المهمة والمؤثرة ، فعند ارتفاع العوائد النفطية سيؤدي إلى توفير تخصيصات اكبر من قبل الدولة على المشاريع التنموية لما لها الأثر في جميع مفاصل المجتمع وبالتالي على الاستثمار

رابعا :- خصائص المشروع الاستثماري

تتمثل خصائص المشروع الاستثماري بعدة نقاط هي:

١- يساعد في تحديد مخاطر الاعمال المصاحبة للمشروع الاستثماري ، الناتجة من احتمالات نقص الطلب والعرض على منتجات المشروع

٢- يعد قرار غير متكرر . لان عمليات الاحلال والتجديد والتوسع كمشروعات استثمارية لا يتم القيام بها الا على فترات زمنية متباعدة .

٣- يتصل بنوع وطبيعة ودرجة اهمية الفرصة الاستثمارية والبعد الزمني للاستثمار

٤- يرتبط بدوافع ونمط السلوك الاستثماري للمستثمر ونمط المخاطر التي يمكن تحملها.

5- يؤدي الى امتلاك مشروع ذي شخصية اعتبارية ، في حين يؤدي القرار المالي الى الحصول على قدر من الأموال في ظل التسهيلات المالية والنقدية المتاحة.

٦- يرتبط القرار الاستثماري بالقوانين والنظم واللوائح المنظمة لعملية الاستثمار في حين يرتبط القرار المالي بظروف العرض والطلب في السوق المالي والقوانين النقدية المنظمة لحركة تداول النقد.

الخاتمة :

باختصار، يظهر من خلال هذا البحث أن الجدوى الاقتصادية تعتبر عنصراً أساسياً في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، سواء كانت في المشاريع الصغيرة أو الكبيرة، أو في القطاع العام. فهي تساعد على تقييم المشاريع والاستثمارات من حيث الفعالية والجدوى المالية والاجتماعية والبيئية. من خلال فهم الجدوى الاقتصادية وأنواعها، يمكن للمستثمرين والقادة الاقتصاديين اتخاذ قرارات مستنيرة ومبنية على معرفة، مما يسهم في تعزيز النجاح المالي والاجتماعي والبيئي للمشاريع والاستثمارات في المدى الطويل. لذا، يجب على الجميع التركيز على دراسة وتحليل الجدوى الاقتصادية لضمان استفادة مثلى وتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع :

:الكتب العربية

1- متحت القريشي ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية ، دار وائل الشر عمان ٢٠٠٩

2- محمد ايمن عبد الطيف عشوش الأصول العلمية لدراسة جدوى المشاريع الاستثمار جامعة القاهرة ٢٠١٦

٣- محسن احمد الخضراوي دراسات الجدوى الاقتصادية دار النشر والتوزيع القاهرة ١٩٩١

٤- قاسم ناجي حمندي الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات دار المناهج للنشر والتوزيع ٢٠٠٨

٥- خليل محمد خليل دراسات الجدوى الاقتصادية مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث كلية الهندسة جامعة القاهرة
6- احمد عبد الرحيم زردوق مبادئ دراسة الجدوى الاقتصادية كلية التجارة جامعة بنها القاهرة ٢٠١١ص٣٨

٧- احمد عبد الرحيم زردوق مبادئ دراسة الجدوى الاقتصادية كلية التجارة جامعة بنها القاهرة ٢٠١١ص٣٨
٨- سمعان العطوان ايهم الحمصي تحليل وتقويم المشاريع الزراعية جامعة دمشق ٢٠١٠-٢٠١١
٩- شقيري نوري موسى د أسامة عزمي سلام دراسة جدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى ٢٠٠٩
١٠- صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات دار الفكر العربي القاهرة ٢٠٠٣
١١- محمد دياب دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة دار المنهل اللبناني
عبد العزيز مصطفى عبد الكريم دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع دار حامد للنشر والتوزيع الأردن ٢٠٠١٤

12- بوهاري امال، رابح ملكية، دور تقييم المشاريع الاستثمارية في الرفع من الأداء المثالي للمؤسسة الاقتصادية حالة وحدة انتاج الكهرباء سونلغاز بادرار ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم التجارية ، جامعة احمد دراية أدرار ٢٠١٦
13- حوثية عمر، يوم دراسي حول التحفيز الضريبي وعلاقته بالواقع الاستثماري في ولاية ادرار، الجامعة الافريقية بأدرار ،٢٠٠٧.
14- ساميه فراحتيه، خيرة نويوة ، محددات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة دراسة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،٢٠١٦ -٢٠١٧
15- عزمي مصطفى علي ، دليل دراسة الجدوى الفنية و الإقتصادية بيمكو للنشر والتوزيع مصر ١٩٩٠
16- عقيل جاسم عبدالله تقيم المشروعات الإطار النظري وتطبيقي دار مجدلاوي للنشر عمان ١٩٩٩